مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه السياسة الإيرانية (1989 – 1997)
اسم الكاتب: م.د. عبد الرحمن طارق عطيه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7454
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
تجاه السياسة الإيرانية (1989ـ 1997)

The Positions of the Gulf Cooperation Council Countries Towards Iranian Policy (1989– 1997).

م. د. عبد الرحمن طارق عطيه

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

البريد الإلكتروني : abdalrahman.t@cis.uobaghdad.edu.iq

رقم الهاتف : 07730198171

تاريخ الاستلام:2024/6/11 تاريخ القبول: 2024/6/30 تاريخ النشر:2024/10/30

المستخلص

كان لنهاية الحرب العراقية الإيرانية الأثر البارز لتوجة ايران نحو عدم المجابهة المباشره لتصدير الثورة الإسلامية الى سياسة الانفتاح نحو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهذا ما حصل وبقوة لاسيما بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990، وعلى مختلف الصُعُد السياسية والتجارية مستغلة غياب الدور العراقي. وعلى الرغم من ذلك حركت الموالون لها في دول المجلس لأثارة الشغب وتحريك الاضطرابات وإحداث التفجيرات . وكذلك كان للبرنامج النووي الأثر البارز الذي يشكل أبرز النقاط الخلافية في المنطقة .

الكلمات المفتاحية : ، تصدير الثورة ، الخليج العربي، الأيديولوجية، السياسة الخارجية البرنامج النووي الإيراني .

Abstract

The end of the Iran–Iraq war had a significant impact on Iran's move towards not directly confronting the export of the Islamic Revolution and adopting a policy of openness towards the

countries of the Gulf Cooperation Council. This is what happened with particular force after the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, and at various political and commercial levels, taking advantage of the absence of the Iraqi role. Despite this, it mobilized its loyalists in the GCC countries to incite riots, stir up unrest, and cause explosions. The nuclear program also had a significant impact, which constitutes the most prominent controversial point in the region.

Key words : Gulf Cooperation Council . Exporting the Revolution . The Arabian Gulf . Ideology . Foreign Policy . Nuclear Program of Iran.

المقدمة

قامت الإيديولوجية الإيرانية الإسلامية في عهد الامام الخميني على أساس مبدأ تصدير الثورة وتقديم الحكومة الايرانية نفسها انموذجا للحكومة في الدول الإسلامية ، إلا ان ذلك الهدف قد طرأت عليه تغيرات نتيجة المراجعة التي خضع لها تحت ضغط الظروف الدولية والإقليمية، وحتى الداخلية التي مرت بها ايران منذ عام 1979م ، التي ورثها الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني[1] خلال ولايته الأولى والثانية للجمهورية، لذلك كان عليه ان يتبع أساليب اكثر براغماتية من تلك التي كانت متبعة خلال حكم الأمام الخميني.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في السياسة التي إنتهجتها ايران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج من عام 1989 الى عام 1997 . إذ اتبعت ايران سياسة وأساليب جديده لتصدير ثورتها الإسلامية التي بدأت منذ عام 1979 . ولاسيما بعد زيادة نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991

مما دعا دول الخليج العربي للأخذ بالحيطة والحذر من النفوذ الإيراني واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المشترك للحفاظ على الامن الوطني والقومي.

أهمية البحث: تعد ايران من دول الخليج العربي ، ومن هنا نجد عوامل عدة اثرت ولازالت تؤثر على العلاقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. إذ لعب العامل المذهبي الذي تستغله ايران دوراً كبيراً في تعقيد العلاقات في المنطقة. علماً بأن التوجه المذهبي مثبت في الدستور الإيراني في المادة 12 منذ عام 1979، وتنوعت العلاقات بين المصلحة السياسية والاقتصادية والتأثيرات الخارجية والاختلاف المذهبي، وكذلك الصراع على الحدود بين ايران والدول العربية المجاورة ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث للوقوف ومعرفة العلاقة بين هذه الدول، والاهداف الاستراتيجية المتباينة وانعكاسها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

فرضية البحث: سيقوم البحث بالكشف عن مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من السياسة الإيرانية وأثرها على امن الخليج العربي (1989 ـ 1997) من خلال الإجابة عن فرضيات البحث

وتتلخص أسئلتها بما يأتي:

1. ما اهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي؟
2. ما هي مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من توجهات السياسة الإيرانية إزاء منطقة الخليج العربي؟
3. ما هي الاحداث السياسية والأمنية التي تستغلها ايران لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي ؟

أهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية :

1. معرفة المواقف السياسة الإيرانية الخارجية تجاه امن منطقة الخليج العربي.
2. تحديد اهداف ايران تجاه منطقة الخليج العربي.
3. توضيح الإجراءات السياسية والأمنية التي تتبناها ايران لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي .

4. تحديد الإجراءات السياسية والأمنية التي تتخذها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية .

منهج البحث: يعتمد البحث على استخدام المناهج الاتية :

أ- المنهج التاريخي : بما ان البحث تاريخي سياسي ، سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي الذي يساعد على معرفة السياسة الإيرانية منذ عام (1989ـ 1997) واثرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومواقف هذه الدول منها.

ب ـ المنهج التحليلي الوصفي : لمحاولة الفهم الصحيح للتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التطورات السياسية الإيرانية منذ عام (1989ـ 1997)، وما تخللتها من احداث منها الغزو العراقي للكويت ، ومحاولة الوقوف على حجم التأثير المترتب على هذه التحديات فهو يقود بالضرورة الى استخدام المنهج التحليلي العلمي وادواته من الاستنباط والاستقراء ولوصف وتحليل المواقف التي بنيت عليها تلك السياسة الإيرانية ووصف السياسة الإيرانية نفسها سواء كانت مستقرة او متذبذبة ، وايضاً وصف مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من السياسة الإيرانية.

المبحث الأول

تغيير أيديولوجية سياسة ايران لتصدير الثورة الإسلامية

أولاً : أسباب التحول في الايدولوجيا الإيرانية:

1. ان العمل من أجل الإسلام على صعيد الساحة العالمية لابد ان يجري بصمت ومن دون دعاية إعلامية تنفر الآخر، وتخطط لأعمال عنف داخل بلدان العالم العربي والإسلامي على ان لا يقع تحت طائلة القانون الدولي، ولذلك سيكون فاعلا بخدمته القضايا الإسلامية في العالم من دون ان يثير ردود فعل عكسية ومعادية للأسلام بأعتباره (دين) إرهاب مثلما قدمته إيران إلى العالم سابقاً[2].

2. إن كل الأساليب التي قامت إيران بدعمها ومنها اعمال عنف أو إدانات إعلامية من اجل تحقيق أهداف التفوق الإقليمي داخل الخليج أو تحقيق بروز دولي لها بأعتبارها رائده للإسلام وهي أساليب أخفقت بشكل مطلق عالميا، ولم تجنِ من خلالها إلا نتائج عكسية بإتهام الإسلام بالارهاب والعنف[3].

3. قامت الثورة الاسلامية في ايران على أساس تصدير الثورة إلى البلدان المجاورة أولا ثم إلى البلدان الأخرى ، أصطدمت بواقع ان الوضع الدولي لا يسمح أبدا بتصدير الثورات، رغم أنها حظيت بتأييد شعبي عالمي في بداية إنبثاقها بأعتبارها ثورة على الإستبداد[4].

4. ان أي انموذج ثوري عليه ان يحقق نجاحاً داخلياً قبل تصديره إلى دول الجوار بحيث ينطلق إلى الخارج من أرضية صلبة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كافة حتى تجد قبولاً لدى الأخرين في الخارج[5].

5. لم يتحقق ذلك الانموذج على صعيد الجبهة الداخلية في ايران، ولم يكن له أي مردود إيجابي سواء على مستوى الحياة الاقتصادية أم على مستوى التنفيذ وحتى على مستوى تطبيق الإسلام ذاته داخل ايران إذ تراجع الاقتصاد الايراني وحدثت له إنتكاسة حقيقية نتيجة هبوط عائدات النفط وارتفاع الديون الخارجية مع تزايد الإستيراد العشوائي للمنتجات الإستهلاكية والمعدات العسكرية[6].

أستمرت هذه الأوضاع المتأزمة خلال الأعوام الأولى من المرحلة الثانية ما حدا بالرئيس رفسنجاني إلى إتباع سياسة اقتصادية تتسم بدرجة أكبر من الليبرالية من ناحية السماح بحرية استيراد المواد والمنتجات الإستهلاكية من دون عوائق ، كما ركز على الاهتمام بوضع المواطنين المعيشي بدلا من الحديث عن الأزمات الدولية مثل ما يحدث في البوسنة وفلسطين[7]. تعد سياسة الرئيس رفسنجاني الجديدة في الخليج العربي براغماتية بدرجة ملحوظة وذات نزعة معتدلة، وعليه فهي غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة كما حاولت إيران التكيف مع ميزان القوى الجديد في المنطقة، حيث الدور الرئيس فيه للولايات المتحدة الامريكية، التي استطاعت

إبعاد الإتحاد السوفيتي،عن المنطقة والعمل على احتواء ايران والعراق، وحماية استثماراتها النفطية الضخمة في المنطقة من خلال تقوية المملكة العربية السعودية لردع كل من العراق وايران[8].

سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربي بالعمل على تعزيز استقرار المنطقة وأعلنت حكومة رفسنجاني أنه يجب على ايران وقف استعداء الاخرين، وان لا تتدخل في شؤونهم الداخلية ، وهو مايعني ان تصدير الثورة تراجع بوصفهِ هدفاً من اهداف السياسة الخارجية الإيرانية[9]. جرت بين ايران والمملكة العربية السعودية محادثات سرية ،عقدت بين الطرفين في جنيف في شباط عام 1989، وكذلك حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة جدة في السعودية في اذار من العام نفسه[10]. إذ تعهدت ايران بإنهاء مقاطعتها لموسم الحج، حيث دفعت كل من الحكومتين السعودية والأيرانية إلى تأسيس ثقه متبادلة بينهما وذلك بعد ان تخلت ايران عن شعاراتها الثورية، والتخفيف من حدة مبدأ تصدير الثورة الايرانية نحو الخارج[11].

أكدت حكومة الرئيس الإيراني رفسنجاني عام 1989 على عدم التدخل في شؤون دول المنطقة والدعوه الى السلام والإستقرار والهدوء **في** منطقة الخليج[12]. تبنت ايران من خلال سياسة الإنفراج السياسي في العلاقات الخارجية علاقات مستقرة مع حكومة الرياض وأعطت الأولوية في المعادلة الأمنية الأقليمية منذ عام 1989 [13].

ثانياً: حرب الخليج الثانية: تحرير الكويت، وموقف إيران منها

كانت دول الخليج العربي قد ساندت العراق مالياً، خلال الاعوام الستة الأولى من الحرب العراقية الإيرانية، وفي عام 1986 بدأ انهيار العراق الاقتصادي، بعد انخفاض سعر النفط، وهكذا واجه العراق معادلة صعبة هي اقرب إلى المؤامرة منها إلى أي تفسير آخر، ذلك ان دول الخليج يمكنها تحمل تدهور اسعار النفط لأنها لم تتعرض لما تعرض له العراق من خسائر كبيرة بسبب الحرب[14] . كما أدعى العراق بأن دول الخليج بدأت تطالبه بالديون وأموال المساعدات التي قدمتها له طيلة حربه

مع ايران مما اثار حفيظته كانت التهم التي وجهها العراق لكل من الكويت والإمارات في مجال تدهور اسعار النفط **كما يأتي:**

1. الخروج عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، وزيادة الإنتاج إلى الضعف.
2. تجاوز الكويت على حقل الرميله العراقي (سرقة النفط العراقي) الأمر الذي عده العراق استفزازا من جانب الكويت[15].
3. اتخاذ الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط في اليوم الثاني لوقف الحرب العراقية الايرانية أي في يوم 9 آب 1988، وقد عزز وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح هذا الموقف إذ ادلى بتصريح لصحيفة وول ستريت جورنال في 12 أيلول1989 ما مضمونه ان الكويت لاتنوي الالتزام بحصتها المقررة، وهي 1,037,000 برميل يومياً، وستصر على 1,350,000 برميل يومياً، في وقت كانت تنتج فعلياً 1,700,000 برميل يومياً[16].
4. قيام الكويت باستفزاز العراق ضمن خطة مرسومة لضربه، ولاسيما ان تحالف الكويت عسكرياً مع الولايات المتحدة الامريكية صار امراً تقليدياً، بهدف تحطيم صدام والعراق.

قدم العراق شكوى بتاريخ 18 تموز عام 1990 إلى جامعة الدول العربية ، وجاء مضمون الشكوى ان انشغال العراق بحربهِ مع ايران ، أدى الى أستغلال الكويت بالزحف المبرمج تجاه العراق حيث اقامت المخافر والمنشآت النفطية والمزارع ، وطالب العراق حق أستعادة قيمة النفط الذي نهبته الكويت من حقل الرميلة خلال عشرة أعوام بين عامي 1980ـ1990، والمقدر بحوالي 304 مليار دولار[17].

ردت الحكومة الكويتية في 19 تموز عام 1990، وعدت أدعاءات العراق مجرد إفتراء ومحاولة إبتزاز مكشوفة، وطالبت بلجنة عربية لترسيم الحدود. بادرت مصر والمملكة العربية السعودية إلى اجراء اتصالات تهدف الى حل الأزمة التي تفاقمت وبلغت ذروتها فقد حضر الرئيس المصري محمد حسني مبارك[18]. إلى العراق ثم إلى الكويت، واسفرت جهوده عن عقد مفاوضات اللحظة الاخيرة في جدة بالمملكة

العربية السعودية بين الوفد الكويتي والعراقي ، وقد شهدت المفاوضات تشدداً كويتياً مما ادى إلى فشلها رغم تدخل السعودية وعرض الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود[19] دفع المبالغ الهائلة موضوع الخصومة[20].

حشد العراق قواته العسكرية على حدود الكويت، وفي فجر الخميس 2 آب 1990 فوجئ العالم بإجتياح القوات العراقية للكويت، وانتقال امير الكويت الشيخ جابر الصباح[21] إلى السعودية، في الوقت الذي دمرت فيه القوات العراقية المرافق الكويتية بما فيها البنك المركزي، كما استولت على وثائق وزارة الخارجية الكويتية ومستندات الديوان الأميري الكويتي، واعتقلت وقتلت العديد من المواطنين الكويتيين[22] .

أكد مجلس الآمن الدولي بقراره المرقم (662)، بتاريخ 9آب 1990، ان ضم العراق للكويت أيا كان شكله أو صحته ليس له سند قانوني، ويُعد لاغياً كأنه لم يكن، وهذا القرار يُعد الاول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن يلغى بموجبه إجراء ضم دولة لدولة عضو في مجلس الأمن[23].وكان موقف ايران من هذه الأزمة (الحرب) هو الحياد حيث راح بعض القياديين الدينيين والسياسيين للأجنحة المختلفة يدلون بتصريحات تتعارض مع السياسة الرسمية للحكومة،وتفاوتت تلك التصريحات بين مؤيد لدخول ايران الحرب إلى جانب العراق ومعارضة دخول القوات الأجنبية إلى المنطقة ومن جهة اخرى هناك من يرفض هذا التوجه[24]. إن الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت، قد تدرج من حال الترقب إلى إتخاذ موقف محدد من الأزمة لاسيما ان الأزمة كانت في مجملها لمصلحة ايران وسياستها في مرحلة[25]. ما بعد الامام الخميني[26].

قامت إيران في تشرين الاول عام 1990، بتقديم مبادرة اسلامية تضمنت خمس نقاط لم تلق قبولاً من الأطراف المعنية وكانت على النحو الاتي[27]:

1. الإنسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت، والقوات الأجنبية من السعودية والدول الأخرى.
2. تأليف قوة عسكرية من دول الخليج كافة بإستثناء الكويت والعراق لتحل محل القوات العراقية والأجنبية.

3. تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد ايران بشكل جماعي من اجل بناء الاقتصادين العراقي والايراني، ومساعدتهما من دون مقابل.
4. إسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية.
5. توقيع دول المنطقة كلها اتفاقية عدم اعتداء

بسبب حرب الخليج الثانية استطاعت ايران من خلال هذه الأزمة ان تطرح نفسها بإعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج، وحماية دوله الخليجية من أطماع العراق وتهديداته وذلك لمد الجسور التي كانت قد قطعت مع دول الخليج خلال حربها مع العراق بل ان رفسنجاني قد طرح ايران بإعتبارها شرطي المنطقة الذي يمكن الإعتماد عليه حال وقوع تهديدات أمنية[28]. أما موقف دول مجلس التعاون الخليجي، من أزمة احتلال الكويت فقد عد ذلك تهديداً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وبدأت التحركات الدبلوماسية لوزراء دول المجلس على المستوى الدولي والإقليمي في سبيل ضمان الوقوف ضد غزو العراق للكويت وعدم مشروعية ما قام به العراق، واخذ مجلس التعاون الخليجي قراراً بمقاطعة العراق ، وتم عقد اجتماع استثنائي لمدة يومين في الرياض ناقشوا فيه مطالبة الكويت بمقاطعة العراق دولياً[29]. عند إنتهاء حرب الخليج الثانية بأيام قليله، وبالتحديد في 26 آذار 1991 أستانفت السعودية علاقاتها مع ايران بعد قطيعة دامت أربعة اعوام، وأما دولة الكويت فقد بدأت مشوار التقارب مع ايران فور الإجتياح العراقي لأراضيها[30].

ثالثاً : قضية إحتلال الجزر الآماراتية الثلاث

سعت ايران إلى اتباع سياسة التهدئه على مختلف جبهاتها الحدودية، خلال بداية حرب الخليج الثانية، إلا انها لم تتبع السياسة ذاتها في ما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها منذ عام 1971، وما زالت تصر على احتلالها، ففي آذار عام 1992، قام الرئيس هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة إلى جزيرة ابو موسى هي الاولى من نوعها التي يقوم بها رئيس ايراني إلى تلك الجزيرة منذ احتلالها عام 1971، وفي اعقاب تلك الزيارة قامت السلطات الإيرانية بإتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية

بهدف تأكيد سيطرتها وهيمنتها على الجزيرة بأكملها ، وعلى الأشخاص المقيمين على اراضيها في خطوة منها نحو ضمها إلى اراضيها ضماً واقعياً[31] .

كما تبنى البرلمان الايراني ((مجلس الشورى)) قانوناً خاصاً بالمياه الإقليمية الإيرانية وحددها بأثنى عشر ميلاً بحرياً (الميل=1852 متر)، ومنحها حق السيادة على جزر الامارات الثلاث التي تحتلها إيران[32]. أصدرت السلطات الايرانية قرارات عدة في الجزيرة حيث تم غلق المحال التجارية كلها في الجزيرة، ومنعت بناء مساكن جديدة وكذلك منعت بناء العيادات الطبية ومنعت السيارات التي تحمل لوحات اماراتية من دخول الجزيرة ومنعت دخول أي شيء او خروجه إلا بتصريح من القائد العسكري الايراني للجزيرة ،جرت في أبو ظبي، في 17 من ايلول عام 1992 مفاوضات بين الامارات وايران تناولت مختلف الجوانب القانونية والادارية ونزاع السيادة على الجزر الثلاث وخلال المحادثات طرح الوفد الاماراتي خمسة مطالب هي [33]:

1. انهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
2. تأكيد التزام ايران بمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة ابو موسى لعام 1971.
3. عدم التدخل بأي صورة وفي أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة الامارات لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة ابو موسى بموجب مذكرة التفاهم .
4. إلغاء كافة التدابير والاجراءات التي وضعتها ايران على اجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الامارات العربية المتحدة.
5. إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة ابو موسى خلال مدة زمنية محددة[34].

جاء رد ايران على مطالب دولة الامارات في النقاط الاتية [35]:

1. ان التفاوض بشأن جزيرة ابو موسى يجب ان يتم في إطار مذكرة التفاهم التي وقعت عام 1971، وعلى نحو يحقق مصالح ايران الامنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج.

2. إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى، والتوقف عن إثارة أي مطالب إقليمية في المحافل الدولية .

3. إن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى جزيرتان إيرانيتان، وانهما جزءاً لايتجزأ من أراضي ايران وإن السيادة الايرانية عليهما ليست مطروحة للنقاش مع الآخرين.

إن هذه المفاوضات باءت بالفشل نتيجة إصرار إيران على رفض مناقشة مسألة الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وكذلك رفض الجانب الايراني اقتراح دولة الامارات بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية[36]. أكد مجلس التعاون الخليجي على ان التصرفات والافعال الايرانية تتناقض مع تصريحاتها التي تدعي فيها رغبتها بتطوير العلاقات بين الجانبين ، ومن جانب آخر حذر المجلس إيران، وفي اكثر من مناسبه بأن العلاقة بين المجلس وايران مرتبطة بقضية الجزر المحتلة[37].

رابعاً : أزمة الحج

عادت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وايران في أعقاب حرب الخليج الثانية وكان الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني، قد أعطى توجيهاته لبعثة الحج الايرانية في عام 1992 بضرورة إلتزام الحجاج الايرانيين بتعليمات البعثة ورعاية الجانب السياسي والمعنوي لفريضة الحج بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى اهمال الجوانب غير السياسية للحج. وشهد عام 1993، تفاهما مشتركا بين المملكة العربية السعودية وايران حول مسألة الحج حيث خفضت المملكة العربية السعودية نسبة عدد الحجاج الايرانيين وجعلته 55 ألف حاج وفق الحصة المقررة في اتفاق لمنظمة المؤتمر الاسلامي مما زاد من توتر العلاقات ودفع الجناح المتشدد في السلطة إلى عرقلة مساعي التقارب التي كان يسعى إليها الرئيس رافسنجاني[38] .

شنت عناصر مسلحة في 13 تشرين الثاني 1995، هجوماً بالقنابل على مكتب بعثة التدريب الامريكية للحرس الوطني السعودي، الأمر الذي ادى إلى مقتل 7 اشخاص منهم خمسة امريكيين وإلى جرح نحو 60 آخرين ، وقامت عناصر مماثلة

في 26 حزيران 1996، بتفجير قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في ميناء الخبر السعودي على ساحل الخليج العربي، مما أودى بحياة 19 أمريكيا وجرح اكثر من 100آخرين[39]. وكشفت تحقيقات وزارة الداخلية السعودية بحادثة تفجير ثكنة ميناء الخبر وتفجير مكتب بعثة التدريب الامريكية للحرس الوطني السعودي إلى ان الحادثتين هما مؤامرة مدعومه من ايران تورطت فيها جماعة سعودية تطلق على نفسها حزب الله السعودي[40]. وصرح الرئيس الايراني رافسنجاني في عام 1996، بأن حجاج بلاده ينوون عقد اجتماعات سياسية خلال موسم حج ذلك العام، لكن الحكومة السعودية ردت بأنه لن تسمح بذلك، وبذلك عادت التوترات الى العلاقة بين الرياض وطهران مجدداً[41].

المبحث الثاني

السياسة الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً : قضايا التعاون الأيراني الخليجي

بعد وفاة الامام الخميني، ومجيء السيد الخامنئي فقيها ومرشداً للثورة الإسلامية الإيرانية عام 1989 أصبح هاشمي رفسنجاني رئيساً لإيران، وبدأت مرحلة جديدة في ايران تهدف إلى اعطاء الأولوية لإعادة بناء الاقتصاد الايراني من خلال خطة خمسية قد بدأت من عام 1988.1993 اعتمدت على جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الحديثة وزيادة عائدات النفط والسماح لعدد من الشركات الأجنبية بالعمل في إيران بما فيها الشركات الامريكية[42]. عُقدت قمة دول مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في 22 كانون الأول 1990 وفي اليوم الاول أعلنت وزارة الخارجية القطرية ما مضمونه أن ايران تربطنا بها علاقات تأريخية وهي داخله في الترتيبات الأمنية بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة[43].وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991، شهدت العلاقات الايرانية الخليجية تطوراً ملحوظا لاسيما في النواحي الاقتصادية بل انها شهدت نقله نوعيه، وفيما يخص التبادل التجاري فإن صادرات دول الخليج العربي

إلى ايران بلغت في عام 1990 نحو 1146,7 مليون دولار وتشكل 86.2% من قيمة الصادرات العربية إلى إيران.أن الإقتصاد الإيراني يعتمد على النفط كمصدر أساس للدخل القومي ووجود بعض الصناعات الخفيفة كالسجاد والمكسرات، التي تشكل مصدر الدخل الثاني بعد النفط هذا فضلاً عن تفاقم معدلات التضخم وعلى الرغم من ارتفاع معدل الناتج المحلي إلا ان ذلك يعود إلى ارتفاع اسعار النفط ليس إلا[44].

جدول يبين صادرات دول الخليج العربي إلى ايران للمدة (1990ـ 1996) مليون دولار[45].

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الامارات	883	1273	1444	1018	588	401	430
السعودية	7	73	290	247	207	158	70
البحرين	6	26.4	24.8	34.2	171.8	54.3	177.2
قطر	19.7	52.4	24.5	31.3	5.4	1.2	4.3
الكويت	57	29	55	6	4	5	3
عمان	17.4	.	.	0.9	0.2	2.7	1.2
المجموع	990.1	1453.8	1838.3	1337.4	976.4	622.2	68507

بالنسبة للتركيب السلعي للصادرات العربية الخليجية، بإتجاه ايران، فهي تتضمن منتجات الصناعة البتروكميائية، والمنتجات النفطية المكررة ومنتجات الصناعة الكيمياوية وبعض السلع الصناعية التقليدية، أما صادرات ايران للدول العربية الخليجية فهي ايضاً مرهونة بحجم العلاقات السياسية، فقد بلغت قيمة صادرات إيران تجاه الدول العربية الخليجية نحو 196.2 مليون دولار، وتتكون الصادرات الايرانية لدول الخليج العربي من الحيوانات الحية ومنتوجاتها، الزيوت النباتية والدهون

والمنتجات المعدنية والمصنوعات الجلدية واللدائن البلاستيكية، فضلا عن الآلات ومعدات النقل[46] .

جدول يبين صادرات إيران إلى دول الخليج العربي للمدة (1990- 1996)[47].

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الامارات	169	219	224	248	272	269	308
السعودية	.	1	9	35	71	60	59
البحرين	7.7	19.1	24.8	28.6	29.9	8.1	4.6
قطر	7.4	14.2	17.3	15.6	23.7	14.7	10.2
الكويت	12	15	38	70	88	64	40
عمان	0.1	0.3	1.2	2.5	9.5	30.7	6.7
المجموع	196.2	268.6	314.3	399.7	494.1	446.5	428.5

ثانياً : قضايا الأمن والتسلح

عند أندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، إلتزمت ايران الحياد خلال الحرب وعدم التورط بها وكانت هناك عوامل عدة أدت دورها في إيجاد المناخ السلبي أبرزها تأييد إيران للانتفاضة الشعبية التي عمت المدن العراقية في آذار 1991، واستمرار ايران في إحتضان المعارضة العراقية وفي المقابل إحتضان العراق للمعارضة الايرانية، ولم تقف الامور عند حد التأييد المعنوي لعوامل عدم الاستقرار من الجانبين بل إن الأمر تعداها إلى التحرك العسكري الفعلي، وتبادل الاتهامات بين البلدين بشأن التعدي على الحدود المشتركة[48] . أما عن علاقة ايران مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات خلال مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية، الا أن قضية الجزر الاماراتية الثلاث بقيت دون حل والتي اثرت على تطور العلاقات وأقتصر التحسن على الجوانب الإقتصاديه خلال عهد الرئيس الايراني رفسنجاني[49].

بعد حرب الخليج الثانية، وطوال مدة حكم الرئيس رفسنجاني يبدو ان ميزان القوى في منطقة الخليج بدأ يميل لمصلحة الطرف الايراني على حساب الجانبين السعودي والعراقي في مجموع عناصر القوة الحيوية والاقتصادية والعسكرية وتشمل عناصر القوة الحيوية كلا من الموقع الاستراتيجي والعمق الاستراتيجي ومصادر الثروة الطبيعية والمساحة وعدد السكان والتعليم والصحة. أما عناصر القوة الاقتصادية فتشمل الناتج المحلي الأجمالي ونصيب الفرد ونسبة الارض الصالحة للزراعة، وانتاج النفط والغاز وغير ذلك أما القوة العسكرية فتشمل عناصر مثل حجم القوات المسلحة والخبره القتالية وحجم الانفاق العسكري، ونسبة المجندين وتعداد السكان وحجم الاسلحة التقليدية ونوعيتها ، وهنا تتفوق إيران على قطبي التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج، السعودية والعراق كل على حدة[50] .

وكما موضح في الجدول الاتي:ـ

حجم القوات المسلحة والإنفاق العسكري للسعودية والعراق وايران لعام 1995[51].

القوة العسكرية	السعودية	العراق	ايران
حجم القوات المسلحة	162500	282500	513000
حجم الانفاق العسكري (مليون دولار)	13759	22600	14784
قطع المدفعية	438	1730	2948
قطع البحرية	71	21	112
الطائرات المقاتلة	295	316	295
الدبابات	1055	2700	1520

أثناء حرب الكويت، تم تدمير الآله العسكرية العراقية، مما تسبب في زيادة النفوذ الإيراني حيث أصبحت له اليد الطولى في منطقة الخليج العربي الامر الذي جعلها ترفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال[52].

ثالثاً : أحداث البحرين

حدثت عملية تخريب وتدمير في دولة البحرين في عام 1996م، حيث اعلنت الحكومة البحرينية الكشف عن تنظيم سري بإسم حزب الله ، تآمر لقلب نظام الحكم، وقد تلقى المتورطون تدريبات في طهران[53]. وحدثت كذلك موجة احتجاجات واسعة للمعارضة البحرينية التي طالبت بعودة الدستور والبرلمان اللذين أوقفا عام 1975، وانتقلت المعارضة من الخطب الاحتجاجية على منابر المساجد إلى أحداث عنف في انحاء متفرقة من البلاد[54] . كان لأحداث محاولة قلب نظام الحكم في البحرين تداعيات حيث كشفت التحقيقات وأجهزة الأمن البحرينية ان ايران وراء هذه الاحداث عن طريق دفع مجموعات من المخربين لزعزعة الأمن والاستقرار، واتهمت البحرين ايران رسمياً بأنها كانت وراء دعم وتمويل هذه المحاولة الفاشلة[55] .أما موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تقوده السعودية فقد تحرك في مواجهة هذا العنف الذي تعرضت له البحرين، وأعلنت وقوف دول المجلس والمملكة إلى جانب شقيقتها دولة البحرين وتأييدها لكافة الخطوات والاجراءات التي اتخذتها للحفاظ على أمنها واستقرارها[56].

رابعاً :البرنامج النووي الإيراني

لقد شل إعلان إيران عن دخولها مرحلة متقدمة في سعيها للحصول على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، والتي يشكك الغرب انها خطوة لإمتلاك السلاح النووي شكل إرباكاً مرعباً وردة فعل غاضبة من دول الخليج العربي، وان البرنامج النووي الايراني وتأثيره على المحيط العربي ككل والخليج بالأخص ، حيث ستمتد الاثار السلبية التي يمكن ان يحدثها البرنامج النووي الايراني على منطقة الخليج بشكل اكبر من باقي الدول العربية، إذ ان امتلاك ايران سلاحاً نووياً يعني صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الايرانية الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الامنية الخاصة[57] . يُشكل المفاعل النووي الإيراني خطراً على الخليج العربي، حيث الخوف

من الانبعاثات النووية لاسيما وان ايران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل، وكذلك الآثار التي يمكن ان يحدثها البرنامج النووي على منطقة الخليج العربي سواء كانت بيئية أو أمنية تشكل تهديداً للاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج[58].

أن تقديم صيغة أمنية مشتركة في الخليج إن لم تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الإطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بإمتلاك الأسلحة النووية أو غيرها[59].

الخاتمة

عند إنتهاء حرب الخليج الثانية . وفي بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين أدت الظروف الاقتصادية الصعبة لإيران الى التخفيض من طروحاتها المعادية حيث اخذت تسعى نحو سياسة التقارب على مستويات مختلفة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اذ حرصت ايران على تحسين اقتصادها .

وهكذا توصل البحث الى ابرز النتائج التي يمكن رصدها على النحو الاتي :ـ

1. يظهر مما تقدم ان الإيديولوجية الإيرانية ، تحولت إلى سياسة الإنفتاح على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومحاولة التقارب بين هذه الدول وإيران أملتها العوامل الاقتصادية والعزلة الدولية التي تعاني إيران منها بعد الحرب العراقية الإيرانية.
2. من سياق البحث يتبين، أن أزمة احتلال الكويت عام 1990، أوجدت تقارب بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وايران، وأصبح عدو الأمس صديق اليوم وكانت ايران أشد تحمساً لعودة هذه العلاقات، لتبدأ سياسة جديدة نحو دول الخليج العربي، وكانت فرصة استغلتها أيران، ولاسيما بعد أنحسار دور العراق .
3. يتضح مما سبق، ان ايران لم تغير من سياستها بإستغلال العامل المذهبي لإثارة الإضطرابات والتظاهرات، وتحريك الأذرع الموالية لها بأحداث تفجيرات لتحقيق اهدافها السياسية في منطقة الخليج العربي.

4. استغلت ايران حرب الخليج الثانية، لدعم قواتها العسكرية بعدتها وعتادها لتعويض خسائر قواتها التي دمرت في الحرب مع العراق لأنها كانت تتوجس خيفه من التواجد الأمريكي على حدودها. ودعمت كثيراً من الجماعات لمحاربة هذا التواجد .

5. بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تطوراً ملحوظاً في النواحي الإقتصادية، ونقلة نوعية في التبادل التجاري بعد إزاحة الثقل العراقي من الساحة الخليجية.

6. يتضح مما تقدم ان الملف النووي الإيراني ماضٍ دون توقف في تطوير الإمكانيات، ضاربة بعرض الحائط كل القرارات والمعاهدات الدولية والذي جعل دول الخليج العربي تتوجس خيفة وعليه تقف بالضد منه.

الهوامش

(1) علي أكبر هاشمي رفسنجاني : ولد عام 1934 ، وهو سياسي ورجل دين حُكم عليه بالسجن عدة مرات في مدة حكم شاه إيران ، وبعد انتصار الثورة الإسلامية شغل عدة مناصب بما في ذلك رئاسة مجمع تشخيص ومصلحة النظام أخر منصب شغله . توفى في 8 كانون الثاني عام 2017 في طهران . يُنظر : الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، الجزء السابع ، الموسوعة العربية للنشر ، بيروت ،(1994) ، ص ص 30-34.

(2) طاهر ، علاء ، تسيس الدين : إشكالية السياسة الإيرانية بين منطقة الخليج العربي والساحة الدولية . العدد 22- حزيران . السياسة الدولية ،(1994) ، ص25.

(3) . طه ، أنور . الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية فلسطين جدل الأيديولوجيا والمصالح . الدوحة . المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،(2011) ، ص4.

(4) طاهر ، علاء ، المصدر سبق ذكره ، ص33.

(5) العبادي ، فؤاد عاطف . السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991- 2012) . رسالة ماجستير في العلوم السياسية . كلية الآداب . جامعة الشرق الأوسط . الأردن ، (2012) ص122.

(6) طه ، أنور ، مصدر سبق ذكره ، ص5.

(7) العلكيم ، حسن . الانفتاح المتبادل بين الرياض وطهران . العدد 3 . السنة الثانية . مجلة دراسات استراتيجية . المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ،(1999) ، ص11.

(8) العتيبي ، منصور حسن . الإدارة الامريكية لأزمة الخليج الثانية (1990ـ 1991) . رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. كلية الاقتصاد . جامعة القاهرة،(2008) ص161ـ 162.

(9) الكواز، محمد سالم . العلاقات السعودية الإيرانية (1979ـ 2011).دراسة تاريخية سياسية. الطبعة الأولى. عمان. دار غيداء للنشر والتوزيع،(2013) ص38.

(10) . الزهراني ، احمد خضير. الأمن الجماعي في الخليج العربي . العدد 4. نشرة شؤون إيرانية . جامعة البصرة . مركز الدراسات الإيرانية ،(2000) ، ص4.

(11) الكواز ، محمد سالم . مصدر سبق ذكره ، ص39.

(12) الشرقاوي ، باكينام . الرؤية الإيرانية للمصالحة العربية : محمد وصفي خرويش : محرر كتاب المصالحة العربية . القاهرة . مركز البحوث والدراسات السياسية،(1990) ، ص451.

(13) العكليم ، حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص14.

(14) الطائي، حسن عبد علي. موقف المعارضة العراقية من الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية العدد 66، الجزء 2 أيلول 2022 كلية التربية الأساسية جامعة بابل (2022)، ص192

(15) الحار ، رسل مهدي حمود . موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاجتياح العراقي للكويت عام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة، (2014) ص55.

(16) الحمداني ، حامد . صدام والفخ الأمريكي ، غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ،(2011) ، ص ص40ـ41.

(17) الحار ، رسل مهدي حمود ، مصدر سبق ذكره ، ص66.

(18) محمد حسني مبارك : ولد عام 1928 في المنوفية ، أكمل الكلية الحربية عام 1949، وكلية الطيران عام 1952 ، أصبح في عام 1967 مديراً لكلية الطيران ، وفي عام 1969 أصبح رئيساً لأركان القوات الجوية ، وفي عام 1973 قائداً للقوات الجوية ،

وفي عام 1975 أصبح نائب لرئيس الجمهورية ، ورئيساً للجمهورية عام 1981 ، توفى في عام 2020 . يُنظر: البيطار ، فراس. الموسوعة السياسية والعسكرية ، الجزء الأول ، دار أسامة للنشر، عمان ،(د.ت) ص623.

(19) الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود : ولد عام 1921 في الرياض ، تدرج في تعليمة ، حتى عُين وزيراً للمعارف عام 1953 ، ومن وزيراً للداخلية عام 1962، اصبح نائب رئيس الوزراء عام 1967 ، وفي عام 1975 أصبح ولياً للعهد ، وفي عام 13 تموز عام 1982 بُويع ملكاً بعد وفاة الملك خالد ، أطلق على نفسه لقب خادم الحرمين الشريفين عام 1986 . توفى عام 2005 في الرياض . يُنظر: صغير، سعاد أبكر. المملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود (1982ـ 2005)، أطروحة دكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ،(2014) ، ص47.

(20) الحجاج ، خليل . دور الحرب العراقية ـ الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج العربي . المجلد 13 ـ العدد 7. مجلة المنارة . جامعة آل البيت ،(2007) ، ص297.

(21) الشيخ جابر الأحمد الصباح : هو الأمير الثالث عشر للكويت ولد عام 1926 ، دخل المعترك السياسي عام 1949 ، أصبح حاكم الكويت في عام 1968، قام بالعديد من الإنجازات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والثقافية للكويت ، توفى في عام 2006. يُنظر: الكويتية ، مركز البحوث والدراسات ، الكويت ،2006 ، ص ص7ـ21.

(22) البزاز ، سعد . حرب تلد أخرى ، التاريخ السري لحرب الخليج ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،(1993) ، ص446.

(23) أبو طالب ، حسن . التطورات الأخيرة في حرب الخليج . السياسة الدولية. العدد 92 ـ نيسان ، (1995) ، ص416.

(24) عليوي ، هادي حسن . رجالات العراق الجمهوري من عبد الكريم قاسم الى صدام حسين ، مكتبة المجلة ، بيروت ،(2018) ، ص547.

[25] نافعة ، حسن . . ((ردود الفعل الدولية إزاء الغزو)) . ورقة قدمت الى : الغزو العراقي للكويت : المقدمات ، الوقائع وردود الفعل التداعيات : إعمال الندوة التي نظمها المجلس الوطني والفنون والآداب بالكويت ،(1995) ، ص510.

[26] الامام الخميني : ولد عام 1902 ، ترقى بمراتب دينية حتى وصل الى درجة آية الله العظمى ، بدأ نشاطه السياسي في اربعينيات القرن الماضي ، عبر كتاباته ، وفي بداية الستينيات القرن الماضي أعلن ثورة بيضاء ضد الشاة بسبب دعوة الأخير للتحرر المرأة مما أدى الى سجن الامام الخميني عام 1963 ، ثم نفيه عام 1964 خارج ايران ، ثم في عام 1979 عاد الى ايران وأعلن الجمهورية الإسلامية ، توفى عام 1989 . يُنظر: الخامنئي ، مكتب الامام . الامام الخميني سيرة ومسيرة ، الطبعة الأولى ، مطبعة مكتب الامام الخامنئي ، سوريا ،(2006) ، ص ص9-10-28.

[27] مسعد ، عبد المنعم . صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية الطبعة الأولى . بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية ،(2001) ، ص231.

[28] الربيعي، عمار هادي . العراق والتحالف الغربي 1991ـ 2003 ، دار زهران للنشر، عمان ،(2014) ، ص92.

[29] كبة ، زينب إبراهيم حسوني . موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي (1981ـ 1991) . رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر . كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة المثنى ،.(2018) ، ص88.

[30] الطائي ، حسن عبد علي ، مصدر سبق ذكرة ، ص203.

[31] مولى ، صبا حسين . العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية 1971ـ 2000 ، المجلد 10/ العدد 1، مركز بابل للدراسات الإنسانية ،(2020) ، ص414.

[32] مكاوي ، نجلاء وآخرون .الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي . الطبعة الأولى . لندن . مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث . (2015) ، ص44.

[33] ناس ، ماجده عبد الوهاب مكي . الاطماع الدولية والإقليمية في دول مجلس التعاون الخليجي (1971ـ 2003) . رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر . كلية الاداب . جامعة بيروت العربية ،(2007) ، ص195.

[34] مرهون ، عبد الجليل زيد . أمن الخليج بعد الحرب الباردة . بيروت . دار النهار للنشر (1997). ص182.

[35] رجب ، يحيي حلمي . أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية . مركز البحوث والنشر، القاهرة ،(1997) ، ص340.

[36] العتيبي ، منصور حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص179.

[37] الحاج ، عبد الله جمعة . دراسات في مجتمع الامارات ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، (د.م) . (1998) ، ص193.

[38] ناس ، ماجده عبد الوهاب مكي ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص195-196.

[39] الخزار ، فهد مزبان . العلاقات الإيرانية السعودية التطورات الراهنة وآفاق المستقبل . جامعة البصرة . مركز الدراسات الإيرانية ، (2003) ، ص ص7-8.

[40] حزب الله السعودي : هو منظمة عسكرية معارضة لنظام الحكم الموجود في المملكة العربية السعودية، واسسها سعوديون شيعة بدعم من ايران وسوريا وحزب الله اللبناني، وكان هدف الخميني في اطلاق هذا اللقب الحجازي على التجمع ورغبته في عدم الأعتراف بالكيان السعودي والتقليل من مكانة آل سعود الدينية، وعدم الأعتراف بحكمهم وتم أنشاء هذا الجناح العسكري عام 1987م ويكون أرتباطه وتنسيقه مع الحرس الثوري الايراني . الكواز ، محمد سالم . مصدر سبق ذكره ، ص55.

[41] عبد الحميد ، عصام السيد . العلاقات السعودية الإيرانية (1982- 1997).الطبعة الأولى . القاهرة . عين للدراسات والبحوث الاجتماعية ،(2006) ، ص126.

[42] العبادي ، فؤاد عاطف . مصدر سبق ذكرة ، ص42.

[43] صغير ، سعاد أبكر ، مصدر سبق ذكرة ، ص249.

[44] عبد الحميد ، عصام السيد ، مصدر سبق ذكرة ، 475.

[45] صغير ، سعاد أبكر ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 249- 250.

[46] الطائي ، حسن عبد علي ، مصدر سبق ذكرة ، ص205.

[47] محافظة ، علي وآخرون . العرب وجوارهم الى اين ، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (2000) ، ص264.

[48] العتيبي ، منصور حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 183- 184.

(49) المصدر نفسه ، ص185.

(50) مسعد ، عبد المنعم . الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في : عبد المنعم المشاط محرر : أمن الخليج العربي دراسة في الادراك والسياسيات ، أبو ظبي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (1994)، ص315.

(51) محافظة ، علي وآخرون ، مصدر سبق ذكرة ، 270.

(52) مرهون ، عبد الجليل زيد، مصدر سبق ذكرة ، 235.

(53) سلمان ، حمدي عيسى . انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988ـ 2014) . الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم السياسية . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة قاصدي مرياج ،(2015) ، ص23.

(54) العربي ، صندوق النقد . التجارة الخارجية للدول العربية (1988ـ 1998). العدد 17، (د.م) ، أبو ظبي ،(1999) ، ص ص166ـ 167.

(55) البديري ، اياد عابد والي . الدور الاستراتيجي لأيران في منطقة الخليج العربي ، دراسة جيوبولوتيكية) . العدد 3 ـ المجلد 11 . كلية الاداب . جامعة القادسية،(2008) ، ص354.

(56) العربي ، صندوق النقد ، مصدر سبق ذكرة ، ص168.

(57) العبادي ، فؤاد عاطف ، مصدر سبق ذكرة ، ص102.(58) المطيري ، عبد الله فالح . أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني . عمان ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاداب ، جامعة الشرق الأوسط ،(2011) ، ص49.

(59) العبادي ، فؤاد عاطف ، مصدر سبق ذكرة ، ص105.